محتويات النشرة:

- مسيرة التنسيق الثلاثي بمراكش 31 ماي 2015: محطة نضالية أم حملة انتخابية؟
- فاتح مایو فی کلمیم: لماذا تخلف التوجه الدیمقراطی عن الاحتجاج؟
- حاملي الشهادات المعطلين في مدينة كلميم، والغياب عن تخليد فاتح ماي 2015 في الميدان.
- شركات رأسمالية تستغل العمال بشكل مفرط بمشروع الطاقة الشمسية في ورزازات لمدة وترحل
- الأستاذات/ الحالات الاجتماعية ضحايا التقسيم الإداري سيدي إفني تيزنيت: النضال من جديد من أجل مطلب قدىھ
- تنسيقية الأساتذة الناجحين المحتفظ بهم لسنة 2013 نضال مستمر من اجل الحقوق المشروعة
- وقفة احتجاجية حاشدة لعمال النظافة، عمال شركة "SMVM" الفرع للشركة الأصل "SOSNDD" أمام مجلس مقاطعة المنارة مراكش
- ملحق: سيريزا وبوديموس، اليسار الثوري وتحديات التشكيلات الحزبية الجديدة



■ نشرة غير دورية تصدر عن تيار المناضل-ة



نضالات وقضايا نقابية:

مسيرة التنسيق الثلاثي بمراكش 31 ماي 2015: محطة نضالية أم حملة انتخابية؟

4 يونيو، 2015

نظم التنسيق النقابي الثلاثي المكون من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل، مسيرة يوم الأحد 31 ماي 2015، في إطار برنامج النضال الذي وعدت به هذه النقابات بعد أن قاطعت احتجاجات فاتح مايو.

ابتدأت المسيرة من أمام قصر البلدية دون كلمات تحريضية وخطابات تشرح المغزى من تنظيم هذه المسيرة، واقتصر الأمر قبل انطلاقها على التقاط "الصور التذكارية" التي ستنشر على صفحات الفايسبوك.

استمرت المسيرة مدة ثلاث ساعات جابت شارعين رئيسيين بين مبنى البلدية ومحطة الحافلات الكائنة بباب دكالة، وقد انقسمت إلى ثلاثة مواكب، كل نقابة بموكبها الخاص وشعاراتها الخاصة، كأن العمال ليسوا طبقة واحدة توحدها نفس المطالب وأشكال الاستغلال ذاتها.

ضمت المواكب الثلاثة قطاعات عمالية عديدة كان أهمها عمال الوحدات الفندقية وعمال الزراعة بضيعات ضواحي مراكش، إضافة إلى عمال منجم باليوسفية، وعمال راديما (الشركة الممكلفة بتدبير خدمات الممكتب الوطني للكهرباء والماء) وعمال دار الحليب ومستخدمي البريد وبعض شغيلة الوظيفة العمومية وقلائل من شغيلة إحدى جمعيات القروض الصغرى (جمعية أمانة).. ولم يتعدى عدد العمال المشاركين في المسيرة 400 مشاركة ومشارك. كانت أغلب الشعارات موجهة ضد حكومة بنكيران وشعارات عامة حول النضال وضرورة الوحدة النقابية!! وقد تخللت المسيرات بعض الأدعية الدينية بتلطيف أحوال العمال وتليين

قلوب المستبدين والمستغلين، وانتهت المسيرة بقراءة النشيد الوطني... وتفرق الجمع؛ وليس هذا المسار بغريب، حيث تعودت عليه مختلف البيروقراطيات النقابية المتواطئة مع السلطة

وأرياب العمال. ويعود العمال لأماكن عملهم حيث يتعرضون للسحق والعصر.

لم تضع البيروقراطيات النقابية هدفا محددا وواضحا للمسيرة من وجهة نظر مصالح العمال، لكنه واضح من وجهة نظر مصالح هذه البيروقراطية. لم تدعو هذه الأخيرة إلى المسيرة من أجل رفع أجور العمال ووقف عمليات التسريح التي تشهدها الوحدات الفندقية بالمدينة إلى أخره من صنوف الاستغلال والاضطهاد... ولا حتى تضامنا مع الطلبة المقموعين والمتابعين منهم.

أرادت البيروقراطيات لهذه المسيرة هدفا آخر، هو إنهاء حملة الانتخابات المهنية بشكل احتجاجي وأيضا إنقاذا لما تبقى لديها من ماء وجه!! بعد الإعلان عن جعل شهر مايو شهرا

أما المنطقة الثانية، فتجمع بين مجال نفوذ مقاطعة المدينة العتيقة داخل الأسوار ومقاطعة سيدي يوسف بن علي؛ وقد فازت بصفقتها شركة سوجيديما التي ستدبر شؤونها من خلال فرعها المحلي المسمى TéoMara.

في حين جمعت المنطقة الثالثة بين تراب مقاطعة النخيل وجليز، وفازت بهذه الصفقة شركة ديريشبورك Derichebourg، وستدبر شؤونها من خلال شركتها المحدثة محليا تحت اسم ديريشبورك مراكش.

وحسب تعميم للمجلس، تبلغ مدة العقد من خلال الصفقة الجديدة 6 سنوات، ويتضمن العقد جمع النفايات المنزلية الصلبة والمماثلة لها، كالنفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية، والتخلص منها بإيداعها بالمطرح العمومي؛ وتنظيف المسارات من شوارع وأزقة وساحات وأماكن عامة وفقا للمواصفات الفنية المحددة في العقد ومرفقاته والتي تفرض القيام بهذه العملية بوثيرة 7 أيام على 7 بشكل متواصل طيلة أيام الأسبوع وبدون يوم عطلة، باستثناء يوم فاتح مايو من كل سنة.

المراسل

وقفة احتجاجية حاشدة لعمال النظافة، عمال شركة "SMVM" الفرع للشركة الأصل "SOSNDD" أمام مجلس مقاطعة المنارة مراكش

29 أبريل، 2015

نفذ صباح اليوم الأربعاء 29 أبريل 2015 عمال شركة "SMVM" الفرع للشركة الأصل "SOSNDD" المنخرطين في النقابة الديمقراطية للجماعات المحلية والتدبير المفوض المكتب الإقليمي مراكش المنضوين تحت لواء الفيدرالية الديمقراطية للشغل وقفة احتجاجية حاشدة أمام مجلس مقاطعة المنارة.

جاءت هذه الوقفة بعد مجموعة من المراسلات التي قام بها المكتب النقابي لكل من إدارة الشركة المشغلة والمجلس الجماعي وكذا ولاية جهة مراكش، والتي لم يتفاعل معها المسؤولون بشكل جدى للاستجابة لمطالب العمال المشروعة.

وحضر الوقفة مجموعة من المناضلين للتضامن ومساندة العمال في احتجاجهم، وكذا مجموعة من رفاقهم عمال النظافة الذين يشتغلون في شركة "BOURGRICHGE" التابعة لمحلس مقاطعة كليز مراكش.

ويطالب العمال ب:

- التصريح بساعات العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي، حيث أن أغلبهم غير مصرح بهم.
 - المساواة بين جميع الشركات في الأجور والزيادة من قيمتها.
- توفير الآليات اللازمة لمثل هكذا عمل، لأن الآليات المتوفرة حاليا تشكل خطرا على العمال وحتى على المواطنين.
- تحسين شروط العمل في المستودعات وإصلاحها ومراعاة النظافة، حيث أن المستودعات في حالة يرثى لها وتشكل خطرا يوميا على حياة العمال (مستودع مهترئ ومتسخ ممتلئ بالثعابين والعقارب).

كما تجدر الإشارة أنه توجد فئة أخرى من العمال بنفس الشركة حوالي 200 عامل، تشتغل عن طريق عقود مجحفة مدتها تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر وبأجور تتراوح بين 1500 درهم إلى 2500 درهم حسب هوى رب العمل، حيث يقوم باقتطاع منها كلما أراد ، وتوقيع التزام بعدم المطالبة بالحقوق.

خلاصة أن عمال النظافة يشتغلون في ظروف استغلال وعبودية. وهم يؤكدون أن هذه بداية مسيرة نضالية ستستمر حتى الاستجابة لمطالبهم.

هذه هي بعض نتائج التدبير المفوض لخدمات عمومية. استغلال مفرط للعمال وفي شروط عمل قاسية، وأرياح مجزية لشركات عالمية تقدم خدمات أسوء.

للمعارك العمالية، دون الوفاء بذلك. شهدت المسيرة توزيع مئات النسخ الداعية للتصويت للوائح المرشحين النقابيين.

وباستثناء أدب تيار المناضلة ومناشيره، غاب الصوت "اليساري" عن المسيرة، كما غاب التضامن مع العمال في مسيرتهم الاحتجاجية، فلا الفصائل الطلابية اليسارية حاضرة، ولا حتى حضور واضح لأحزاب اليسار كجسم متميز عن البيروقراطية.

عمال وعاملات الزراعة... فيلق منظم

ببدلاتهم وملابسهم التي يعلوها غبار تراب بللوه بعرقهم ولعابهم الملتصق من أثر التعب والعطش، احتل عمال الزراعة المنظمين في إطار الفيدرالية الديمقراطية للشغل، مؤخرة المسيرة وحرصوا على تمييز موكبهم عن باقي القطاعات ربما نزولا عند أمر بيروقراطية النقابة، وليس عن اقتناع منهم بضرورة العزلة عن إخوانهم العمال.

إلا أن مؤخرة المسيرة لم تجعل من عمال الزراعة جسما مائعا، بل جسدا منظما. استطاع أو لئك العمال- رغم أميتهم أو ربما بسبب أميتهم- أن يعطوا مثالا عن انضباط خارق وتسيير ذاتي لموكبهم (لجنة تنظيمية وشعارات ويقظة)، وكان المتقدمون منهم يحفزون المتأخرين ويهزون حماسهم بطلب المساهمة في رفع الشعارات (بإشارات العيون، أو حتى اللكز تحت الذراع...)، بل إن اللجنة التنظيمية أوقفت المسيرة لأن أحد العمال بقي صامتا، وأصرت على أن استئناف المسيرة مشروط بمساهمته في رفع الشعارات.

ما أن تقترب من أحد هؤلاء العمال حتى يهرول إليك يطلب مناشير وبيانات للقراءة، ولا ترده قلة اليد عن ذلك فيؤدي مقابل المنشور ويتناوله بنفس الفرحة التي يتناول بها المنشور الموزع مجانا، ويشيعك بضحكة ممزوجة بخجل حين يقول بأن ابنه سيقرأ له المنشور... هذه الصورة معاكسة للقطاعات الأخرى المتعلمة و"المثقفة" التي يتناول أفرادها المنشور ويتصفحه بكسل وبعد السؤال عن الثمن يبدي امتعاضا وبعد تردد وفي الأخير يرد لك المنشور.

اصطفت النساء في مؤخرة موكب عمال الزراعة خجلات من أمر جديد عليهن- ربما-، لكن ما أن رفعت إحدى المناضلات اليساريات شعارا يؤكد على أن النساء والرجال سوية في النضال، حتى احتلت أولئك النساء مقدمة المسيرة، وتراجع رفاقهن الذكور بكل تلقائية مرددين شعار "تحية نضائية للمرأة الزراعية".

المناضلون اليساريون الجذريون الحاضرون بالمسيرة وجدوا أنفسهم تلقائيا ينجذبون نحو موكب عمال وعاملات الزراعة، كيف لا والصورة التي كونوها عن البروليتاريا المناضلة والمتراصة والصارمة قد رأوا بعض ملامحها في موكب عمال وعاملات الزراعة.

ويفسر ذلك جزئيا بغياب بيروقراطية الفيدرالية عن الموكب، عكس المواكب الأخرى، ما يؤكد أن الجهاز يعد عقبة أمام الطلائع المسيسة وعموم الشغيلة. وكان حضور أجهزة

البيروقراطية وعناصرها في باقي المواكب معرقلا أمام بروز كفاحية وصلابة باقي القطاعات من عمال فنادق (فندق بيك) ومنجم اليوسفية ودار الحليب.. الخ.

ليس عبثا أن يؤكد الماركسيون الثوريون على الدور المركزي للطبقة العاملة في النضال الثوري من أجل المطالب الآنية والتاريخية، فوحدها هذه الطبقة قادرة على الانضباط في النضال الجماعي، عكس الشرائح والطبقات الاجتماعية الأخرى المشتتة الذيلية والعاجزة عن التنظيم والمبادرة.

المراسل

الإنصاف. ثانيها أن الوزارة المعنية تتنكر لمجهودات هؤلاء الأساتنة وعطاءاتهم سواء فيم يخص السنوات التي قضوها في مختلف مناطق البلاد على قساوتها وصعوباتها، أو فيما يخص اجتهادهم وتحديهم لكل العوائق من أجل تحسين كفاءاتهم والترقي للرفع من مستوى التربية والتعليم. وثالثها عدم اكتراثها لما سيترتب عن الحيف في التعيين مبدئيا من تشتيت للعديد من الأسر، الأمر الذي لا يتماشى مع مطالب الجودة من استقرار الأساتذة النفسي والاجتماعي وغيره...

وقد سبقت وقفة الأربعاء وقفة إنذارية يوم الاثنين 9 مارس 2015، كان من أهم مطائبها الأولوية في التعيين وطنيا وجهويا ومحليا إلى جانب الحق في الرجوع إلى النيابة الأصلية وتعيين أساتذة الأمازيغية بالمدارس التطبيقية وفقا للمذكرات الوزارية. ونظرا لعدم الاستجابة لتلك المطالب إضافة إلى إدلاء المسؤولين بتصريحات وتطمينات شفوية متباينة وغامضة أحيانا، فقد أكدت وقفة الثلاثاء المذكورة أعلاه على نفس المطالب مضافا إليها منح ثلاث سنوات جزافية للخريجين الموظفين السابقين تعويضا عن السنة التي قضوها بأقسامهم.

استمرت وقفة يوم الثلاثاء من الساعة العاشرة صباحا إلى حوالي الواحدة زوالا أمام مقر مديرية الموارد البشرية بالرباط ليتم استئنافها في غياب الحوار أمام مبنى البرلمان ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال إلى الخامسة حيث تم استقبال ممثلين عن التنسيقية من طرف فريقين برلمانيين، العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي بغية طرح الملف نظرا لاقتراب انعقاد أشغال لجنة التربية والتعليم، حيث صرح البرلمانيون على أنهم سيعملون على طرح المشكل من خلال الأسئلة الشفوية، والتفكير في مقترحات منصفة من بينها مقترح الحركة الانتقائية الاستثنائية... غير أن الأساتذة قرروا مع ذلك تمديد الاحتجاج إلى يوم الأربعاء وذلك بسبب عدم استجابة الوزارة لأي نوع من الحوار وكذلك استباقا لصدور المذكرة الإطار المنظمة لحركة الانتقالات والتعيينات والتي كانت من بين نقاط لقاءات مسؤولي الوزارة بالنقابات في نفس الفترة.

ويبقى الأمر الغريب في هذا الملف وغيره أن الوزارة لم تكلف نفسها ولا عناء شرح موقفها وتقديم أهدافها الحقيقية في شأن عدم الاستجابة لمطلب الأولوية والعودة إلى النيابة الأصلية ومنح سنة جزافية إضافية إلى غير ذلك من النقاط، وهو الأمر الذي قام به الأساتذة أنفسهم وهم يفكرون في محنتهم خلال محطاتهم النضائية وبشكل بسيط بما يلائم إنصاف هذه الفئة وفق ما كان معمولا به خلال السنوات الماضية... إذ يبدو أنها مؤسسة صماء لا تولي اهتماما لعذابات هؤلاء الأساتذة.

المراسل

تنسيقية الأساتذة الناجحين المحتفظ بهم لسنة 2013، نضال مستمر من اجل الحقوق المشروعة

17 أبريل، 2015

مرة أخرى، خاضت تنسيقية الأساتذة الناجحين في مباريات ولوج مراكز مهن التربية والتكوين برسم موسم 2014/2013 وقفات احتجاجية أمام مقري مديرية الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية والبرلمان، يومي الثلاثاء والأربعاء 14 و15 أبريل 2015، ضد صمت الوزارة حول ملف التعيينات، خاصة في ظل معطيات غير رسمية تفيد عدم منحهم الأولوية في التعيين.

خاض الأساتذة الناجحون في مباراة ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فوج 2013 طيلة الثلاثاء والأربعاء 14و15 أبريل الجاري، وقفات احتجاجية أمام كل من مقر مديرية الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية ومقر البرلمان وذلك احتجاجا على ما أسموه بتعسف الوزارة وتنصلها من التزاماتها تجاههم بعد أن تم الاحتفاظ بهم في مناصبهم لسنة كاملة قبل أن يتم تشتيتهم بالمراكز دون إيلاء أية أهمية للجانب الاجتماعي بضرب حقهم في التكوين بالمراكز القريبة من مقرات سكناهم، لتطفو على السطح أخبار من مصادر نقابية تفيد بعزم الوزارة عدم منحهم الأولوية في التعيين وإعطاء الأسبقية للخريجين الجدد فوج 2014.

وللإشارة فإن هؤلاء الأساتدة يتابعون تكوينهم برسم الموسم الحالي 2015/2014 رغم نجاحهم برسم الموسم الماضي، التزاما منهم بالبقاء في أقسامهم عندما احتجت الوزارة بدعوى الخصاص الذي سيخلفونه. وهم الأن موزعون بمراكز التكوين دون أدنى اعتبار لوضعهم الاجتماعي، إذ أصبح الكثير منهم بعيدا عن مقرات سكنهم.

بالإضافة لذلك، فقد كان الوزير قرر حرمانهم من اجتياز المباراة الشفوية ضاربا بعرض الحائط حقهم الدستوري في اجتياز المباريات وتغيير إطارهم وتحسين مستوياتهم... غير أن إصرارهم واحتجاجاتهم بكافة طرق النضال المشروعة مكنهم في العام الماضي من انتزاع حقهم في اجتياز الشق الشفوى من المباراة وبالتالي ولوج مراكز التربية والتكوين.

ليفاجئوا خلال السنة التكوينية الحالية وفي إطار الاستفسار عن الطريقة التي ستتم بها التعيينات في ظل مستجد مباراة 2014 والتي تم تحديد جهات التعيين فيها مسبقا بالنسبة للأساتذة الجدد، بينما لم يتم ذلك برسم 2013 ما طرح هذا الإشكال، فكانت المفاجأة وفي إطار التواصل مع بعض المسؤولين من طرف الأساتذة المعنيين بأن هؤلاء سيخضعون لتعيينات وطنية في حين أن الأساتذة الجدد قد تم تحديد تعييناتهم الجهوية سلفا، ما يعني أن الأولوية على المستوى الوطني ملغاة وأن التباري سيكون بين الأساتذة السابقين وحدهم. وهذا ما يثير العديد من علامات الاستفهام: أولها نسف مبدأ الإنصاف، بحكم أن هؤلاء الأساتذة وتتراوح أقدميتهم العامة بين 5 و 30 سنة ولا يمكن أن يوجد قانون يحرمهم من حقهم في

فاتح مايو في كلميم: لماذا تخلف التوجه الديمقراطي عن الاحتجاج؟ 16 مام، 2015

دأبت البيروقراطيات النقابية على تحويل الفاتح من مايو من كل سنة إلى يوم احتفالات وبهرجة ومنصات خطابة خاوية لجرد مكتسبات وهمية، بدل جعله يوم نضال واحتجاج وتضامن عمالي.

يجد هذا الوضع تفسيره بشكل رئيس في الممارسة "النقابية" التي كرستها هذه البيروقراطيات التابع بعضها لأحزاب بورجوازية و الآخر للقصر مباشرة؛ عمل "نقابي" يفضل ما يسمى "الحوار والشراكة" على النضال والسلم الاجتماعي على الصراع الطبقي. هذه السنة، تجرأت هذه البيروقراطيات على إلغاء الاحتفالات ذاتها، ويدل ذلك على مدى تحكمها في المنظمات النقابية وتأكدها من ضعف المعارضة النقابية الشديد، مغطية جريمتها هذه بادعاء عزم على جعل فاتح مايو شهرا مشتعلا بـ"النضال والاستنكار".

طبعا.. تأكد واقع أن ضعف المعارضة النقابية قد سهل مأمورية إلغاء احتجاجات فاتح مايو. خلت الساحات من المحتجين، باستثناء بعض المواقع التي تحدت قرار البيروقراطيات فخرجت لكن بشكل بالغ التواضع عدديا.

فاتح مايو في كلميم

شهدت مدينة كلميم تجربة واعدة سنة 2011؛ تمثلت في تنسيق نقابتي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل مع حركة 20 فبراير و"حركة معطلو كليميم" لتخليد فاتح مايو بشكل مشترك، وهو ما أتاح إمكان نجاح ذلك التخليد كما وكيفا.

بعد أربع سنوات من ذلك.. خلت شوارع كلميم من هذا الاحتجاج ما عدا خرجات محتشمة لبعض النقابات لم تتعد "حفل شاي" نظمته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمقرها، وشهد حضورا مكثفا لعمال القطاع الخاص الذي أبدوا كفاحية عالية في معارك سابقة .

نصبت بعض النقابات الأخرى منصات بالشارع، مثل المنظمة الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وقد شهد موكب هذا الأخير مشاركة فعالة للطلبة الممرضين الذين سبق قمع أحد اعتصاماتهم.

التوجه الديمقراطي في كلميم: ما سر الامتناع عن الاحتجاج؟

ما آثار الانتباه هو غياب الاتحاد المغربي للشغل- التوجه الديمقراطي- عن ساحة الاحتجاج في يوم العمال العالمي، فقد كان المقر مغلقا ولم يجسد التوجه الديمقراطي محليا ما تضمنته رسالة السكرتاريا الوطنية للتوجه من رفض لإلغاء تخليد فاتح مايو من طرف قيادات النقابات الثلاثة ، فلا المقر فتح أمام المناضلين ولا منصة أقيمت ولا وقفة احتجاجية سجلت، بعكس رفاقنا في التوجه الديمقراطي في طانطان الذين نظموا وقفة احتجاجية، قليلة العدد، لكنها احتجاج ضد تلاعب بيروقراطيات النقابية بمنظمات العمال.

أثار المناضلون النقابيون بالمدينة، بقصد تسويغ تخلفهم عن تخليد فاتح مايو، مبرر "فجائية قرار الإلغاء" ما لم يتح فرصة كافية للتعبئة. إنها حجة مردودة ،وأفدح من زلة الامتناع عن التخليد؛ فهل كان النقابيون الديمقراطيون والكفاحيون متكلين على تعبئة البيروقراطيات النقابية؟ هل كان النقابيون الديمقراطيون يعبئون لفاتح ماي قبل صدور قرار الإلغاء؟ وهل تعبئة القواعد العمالية للاحتجاج في فاتح مايو رهين بقرارات البيروقراطية؟ أم أن خشية تخليد باهت وضعيف جعل نقابيي التوجه محليا يستقبلون قرار الإلغاء كأنهم كانوا في انتظاره؟ وما العيب في تخليد الفاتح من مايو رفقة مجموعة صغيرة من مناضلين ديمقراطيين وعمال كفاحيين؟ لماذا لم يفتح حتى مقر الاتحاد المحلي يوم فاتح؟ لماذا لم يوزع بيان فاتح مايو وبيان السكرتاريا الوطنية للتوجه الديمقراطي؟

لقد كان غياب الاتحاد المغربي للشغل- التوجه الديمقراطي عن تخليد فاتح ماي، ضربة كبيرة للأمال المعقودة على هذه التجربة محليا، ويعد مجاراة لقرار البيروقراطية النقابية عملا ورفضه قولا بالبيانات. فبناء نقابة ديمقراطية وكفاحية يستوجب التميز عن البيروقراطيات فعلا وعملا.

عسى النقابيين الديمقراطيين أن يقيموا إيجابيا تخلفهم عن الاحتجاج يوم فاتح ماي لتصحيح هذا الخطأ مستقبلا، خاصة أن سابقة أخرى قد سجلت تخلف الاتحاد المغربي للشغل- التوجه الديمقراطي في كلميم عن الاحتجاج الميداني يوم الإضراب العام في 29 أكتوبر 2014. إلى الأمام

المراسل

° التفاوض لا يتعارض مع النضال، التفاوض اضطراري طالما لم تحسم المعركة النهائية مع الرأسمال، يتفاوض العمال لأجل تسجيل مكاسب بعد نضال، فيما "الحوار الاجتماعي" هو سعي لتغطية هجمات الرأسمال بفتات دون نضال حقيقي.

تأكد هذا الأمر من خلال تصريح القيادات النقابية أثناء اتصالها مع الأستاذات المعتصمات، حيث أكد "النقابيون" أنهم متضامنون "بشكل مطلق ولا مشروط" مع نضال الأستاذات" لكن انشغالهم مع انتخابات اللجن الثنائية جعل حضورهم إلى المعتصم أمرا صعبا، "وكأن هذه الانتخابات المهنية يصوت فيها أناس آخرون غيرنا" كما صرحت إحدى الأستاذات المعتصمات.

التضامن وحده يحقق المطالب

ليست حجج الأكاديمية إلا مبررات واهية، فهي لا تريد الاستجابة لمطلب الأستاذات لأن ذلك سيجعل من نضائهن عبرة ودرسا لكافة فئات شغيلة التعليم الذين سيندفعون للنضال إذا شاهدوا بأم أعينهم كيف أن الاحتجاج هو السبيل لتحقيق المطالب.

ليس هناك خصاص في المناصب المحلية في تيزنيت للاستجابة لمطلب الانتقال والالتحاق بالأزواج الذي تطالب به هذه الأستاذات منذ سنة 2013، فقد سجلن في تقرير إعلامي سابق أنه "بعد التقسيم الإداري وخلال موسم 2011- 2012، تم إجراء حركة محلية بإقليم تيزنيت استفاد منها 52 مشاركا، منهن ملتحقات بالأزواج أقل أقدمية منا، حرمنا منها لأننا ننتمي لإقليم آخر (سيدي إفني) مع العلم أن قرارات تعييننا تقر بانتمائنا إلى نيابة تيزنيت". إن التضامن وحده هو الكفيل بتحقيق مطلب الانتقال، وهذا يضع القيادات النقابية على محك الوفاء لغاية وجودها على رأس النقابات؛ تنظيم نضال الشغيلة وحفز تضامن باقي القطاعات. إن استنكاف القيادات النقابية عن تنظيم النضال وحفز التضامن لا يؤدي إلا إلى نفور القاعدة العمائية من النقابة ومن النضال النقابي بشكل عام، لا زالت الأستاذات متمسكات بالنقابة ولديهن وعي كبير بدور النقابة، فقد علقت إحداهن على شلبية النقابات على أن "السلبي هي القيادات النقابية وليس النقابة" وقد شبهت النقابة "بسيارة صالحة للاستعمال، لكن المشكل قائم في السائق الذي يرفض قيادة السيارة أو يدفعها لسلوك طرق لا تؤدي إلى الهدف".

جرى استدعاء الأستاذات من طرف رئيسي قسم ومصلحة الموارد البشرية للحوار، وهو ما تم بشكل جماعي، لكن الحوار كان فارغا ولم يتقدم المحاوران بأي مسعى جدي لحل المشكل باستثناء اقتراحين يتيمين:

- رفع ملتمس إلى الوزارة لتمديد سنوات المشاركة في الحركة الانتقالية المحلية والجهوية مستقبلا.

- مقترح ملء مناطق أخرى بجهة شتوكة آيت باها أو مهام أخرى بمناطق أخرى. وهو عين ما اقترحته دائما الأكاديمية ونص عليه محضر 2013، فقد شاركت الأستاذات في الحركة الانتقائية موسمي 2013- 2014 و2014- 2015 وكانت الحصيلة سلبية.

طلب رئيس قسم ومصلحة الموارد البشرية من الأستاذات التقدم بمقترحات عملية لحل المشكل، وهو ما قامت به الأستاذات على شكل مقترحين:

- جعل الأستاذات رهن إشارة نيابة تيزنيت في إطار الحركة الاجتماعية،
 - حركة استثنائية اجتماعية محلية،

رفض المقترح الأول بمبرر أن الأكاديمية لا صلاحية لها في ذلك، ورفض المقترح الثاني بمبرر أن المعتصمات لسن الحالات الوحيدة في الجهة.

النتيجة الوحيدة التي خلص إليها هذا الحوار وبتصريح المحاوران هو عدم وجود أي حل للمشكل ما دام الأمر خارج صلاحيات الأكاديمية ورهينا بالقرارات المركزية، لكن المحاوران أكدا أن أي حوار سيتوقف إذا ما استمرت الأستاذات في الاعتصام.

مسؤولية القيادات النقابية

ترفض الأكاديمية التقدم بأي حل للمشكل بل تتجاسر حتى على رفض الحوار، وهي متأكدة من سلبية القيادات النقابية. تعمل الأكاديمية أكثر من ذلك على إظهار النقابات على أنها العائق الرئيسي أمام إيجاد حل لمشكل الأستاذات، وتلوح دائما باتفاق جرى بينها وبين النقابات موسم 2014- 2015 لإجراء حركة اجتماعية جهوية، إلا أن انسحاب نقابة وحيدة من هذا الاتفاق جعل الأكاديمية تتراجع عنه، ومنذ ذلك الحين والأكاديمية تشترط اجتماع النقابات الخمس وموافقتها على أجراء الحركة الاجتماعية.

إنه مبرر فارغ، فلو كان هناك ضغط ميداني حقيقي ونضال نقابي حازم، فسيضطر مدير الأكاديمية للاستجابة، حتى ولو بقيت نقابة وحيدة وانسحبت الأخرى. ألم تضطر أكاديمية سوس ماسة درعة لإرجاع الأموال المقتطعة من الأساتذة المضربين بعد نضال ميداني انخرطت فيه كل فروع النقابات بالجهة، رغم أن الاقتطاع كان آنذاك قرارا حكوميا ومركزيا لا صلاحية للمدير في إلغائه.

كان جواب الأكاديمية عن طلب للحوار أن مدير الأكاديمية لا يتحاور إلا مع النقابات، وهو مطمئن أن قيادات النقابات مشغولة حاليا بالانتخابات المهنية، وليس في جدول أعملها حاليا متسع للتضامن الفعلى والميداني مع ملف الأستاذات المعتصمات.

حاملي الشهادات المعطلين في مدينة كلميم، والغياب عن تخليد فاتح ماي 2015 في الميدان.

11 مايو، 2015

النضال من اجل انتزاع الشغل في غياب رؤية بعيدة المدى لتحقيق ذلك، لا يفيد في شيء. الشغل حق لكل معطلة ومعطل، ومفروض على الدولة أن تجد لهذه الفئة، وغيرها من الشباب مناصب عمل حسب الكفاءات والقدرات، والأولويات.

والاحتجاج بكافة الوسائل الممكنة واستغلال جميع المناسبات والفرص من اجل الحصول على الشغل، هو نضال يرفع الرأس عاليا لجميع خريجي الجامعات والمعاهد، وله كامل الشرعية، وحق قانوني ودستوري. وإذا رفضت السلطات الحاكمة بالفعل، أن تتحاور وتتفاوض مع جمعيات وحركات المعطلين والمعطلات، حول ملف التشغيل الذي يدور حوله العراك والتفاوض، تكون هي السبب الذي يجعل المتضررين من تماطلها وتسويفها وأكاذيبها في كثير من الأحيان، ينزلون إلى الميادين للاحتجاج على هذا النوع من التعامل مع ضحايا سياستها.

الاحتجاج ليس إلا وسيلة للوصول إلى الغاية، وهي الحصول على مناصب شغل محترمة قدر المقام وضامنة للكرامة، ولهذا تستغل في ذلك كل المناسبات الوطنية والأممية وأحيانا حتى الدينية من اجل توصيل الرسالة وإبلاغ الصوت، والتعريف بالقضية وفضح سياسة الدولة المتسببة في أزمة عطالة مزمنة وواسعة جدا لحاملي شهادات التعليم العالي بالمغرب.

حول الموضوع، وفي السياق والمسار النضائي لهذه الفئة من اجل حق الشغل برزت إلى الميادين في مدينة كلميم حركة جمعت عددا محترما من المعطلات والمعطلين، وتعرف عليها سكان المدينة تحت اسم "حركة معطلو كليميم".

وفعلا كانت هذه الحركة قوية منذ تأسيسها في بداية سنة 2011 قبل انطلاق المد المجماهيري والشعبي لحركة 20 فبراير بقليل. ولعبت دورا كبيرا في نضالات هذه الأخيرة بشكل بارز، وكذلك مساهمتها في تطوير أشكال النضال بالمدينة، وهذا أمر طبيعي لان اغلب أعضائها وعضواتها اكتسبوا خبرة من تجارب في حركات معطلين سابقة ومتعددة، ثم انخراطهم وكفاحهم في جمعيات مناضلة حقوقية ومناهضة للعولمة وغيرها.

مع الحراك الشعبي الجماهيري في كلميم الذي استمر أكثر من سنة تقريبا، وفي الأجواء تلك ومن قلب حراك 20 فبراير، برزت عدة حركات أخرى للمعطلين والمعطلات تحت أسماء مختلفة، وفئات مثل "حاملي شهادة الماستر"..الخ

ميزة "حركة معطلو كليميم" هي ديمقراطيتها الداخلية واجتماعاتها العامة الموسعة المنتظمة منذ بداية نزولها للميدان، وعملت فعلا بشعارها (ديمقراطية – جماهيرية –

مستقلة) ثم أشكالها النضائية (الوقفات، والمسيرات والاعتصام وأشكال عدة) مثل وسائل التعبير بحمل شعارات مكتوبة على الأوراق في القاعات العامة بحضور مسؤولين من الدولة، ومنتخبين في حكومة الواجهة وممثلي السلطات المحلية والوطنية. وحسب كثير من متتبعي نضال هذه الحركة، فأنهم يعتبرون أشكالها الاحتجاجية راقية ومتطورة ومشرفة لحاملي الشهادات المعطلين والمعطلات بالمدينة، لأنها لم تسقط في أشكال مدمرة مثل ما وقع في عدة مدن أخرى (إضراب الجوع الطويل المدة، وحرق الذات، والدرجة القصوى في هلك الحياة والأشكال الفردية ...الخ). لهذا، فان نضالات وأساليب حركة معطلو كليميم الراقية هذه شجعت عدد كبير من المعطلين والمعطلات على الالتحاق بها، والانخراط والالتزام وتفعيل مقررات الجموعات العامة. والمتميز كذلك لديها هوا لحضور البارز للنساء في معارك الحركة، رغم تقاليد وعادات السكان شبه المحافظة والتقليدية حتى في تشجيع الإناث على إكمال الدراسة خارج المدينة، وهذا يظهر من خلال حضورهن باللباس المحلي "الملحفة" وإخفاء الوجه كله ما عادا، العينين فقط !! وهذه الظاهرة لدى النساء أصبحت ملفتة للنظر في مدينة يغلب عليها الطابع القروى، مدينة/ريفية.

هذه الأشكال النضائية استطاعت أن تحقق بها الحركة بعض المكاسب الطفيفة جدا، وانتزعت لفائدة معطلين ومعطلات من أبناء اسر الكادحين "منح شهرية" بنحو 1000 درهم شهريا تقريبا، من اجل تغطية جزء ضعيف من مصارف العطائة المزمنة بشكل مؤقت، رغم النقاش الذي دار حول الموضوع، فانه لم يسبق لأي حركة معطلين بالمدينة أن حققت ذلك بشكل ديمقراطي، وهذا يحسب لحركة معطلو كليميم. بالإضافة إلى مرونتها الكبيرة مع أعضائها وعضواتها وتقديرها لوضعية الجميع وظروفهم، وفتح المجال لمن يتابع دراسته والمشاركة في الاختبارات المهنية. وظلت الحركة تناضل من اجل التشغيل ميدانيا إلى يومنا هذا.

الاستمرار في النضال والاحتجاج مع العمل الميداني في انجاز أبحاث حول مناصب الشغل بالإقليم وإصدار مجلة ناطقة باسم حركة معطلو كليميم أطلق عليها اسم "صوتنا" أنجزت ثلاثة أعداد مهمة جدا إلى حدود فاتح ماي 2015، ثم مشاركتها في جل الحراك الشعبي بالمدينة، وحضورها مع اسر معتقلي 20 فبراير في كلميم، وفي اكادير أمام المحكمة، ودعمها لكل ضحايا سياسة الدولة الرأسمالية التي تفقر البشر بالإقليم . ومشاركتها الفعالة في التنسيق المحلي الذي يتكون من عدة هيئات حول ملفات بعينها، ومساهمتها في إنجاح عدد من الندوات بالمدينة. ولعبت دور مهم في التحضير والتفعيل للمسيرة المشتركة بين الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل مع حركة للمسيرة المشتركة مين التحذيل عند من أهم المحطات الخالدة في تاريخ مسيرات العمال في مدينة كلميم .

كل هذا وغيره كثير لا يتسع المجال لذكره هنا ، لا يشفع لها بخصوص غيابها الكبير عن محطة فاتح ماي 2015، واذا رجعنا الى افتتاحية النشرة الداخلية العدد الثالث من مجلة

الأستاذات/ الحالات الاجتماعية ضحايا التقسيم الإداري سيدي إفني تيزنيت: النضال من جديد من أجل مطلب قديم

8 مايو، 2015

بعد أكثر من ثلاث سنوات على دخولهن اعتصاما لمدة 20 يوما بمقر نيابة تيزنيت، تعود الأستاذات ضحايا التقسيم الإداري إلى الاعتصام مجددا أمام مقر أكاديمية أكادير منذ 28 أبر بل 2015.

تعود حكاية الأستاذات إلى إحداث عمالة سيدي إفني سنة 2010 وإلحاق الأستاذات والأساتذة الذين كانوا سابقا تابعين لنيابة تيزنيت بنيابة سيدي إفني، وبالتالي حرمانهم من الحركة الانتقائية المحلية.

خاضت الأستاذات- وعددهن عشرة- اعتصاما في سبتمبر 2013 واستمر نضائهم طيلة سنة 2014، وكان آخر شكل نضائي نفذته الأستاذات هو اعتصام نوفمبر 2014 أمام أكاديمية أكادير.

تم فض هذا الاعتصام بتدخل السلطات المحلية وبحضور ممثلي النقابات (كدش وفدش)، وقد قبلت الأستاذات رفع المعتصم بعد وعد مكتب الاتصال بالأكاديمية بإيجاد حل للمشكل.

منذ نوفمبر 2014 حتى نهاية أبريل 2015 لم يتم حل المشكل ولم تبادر القيادات النقابية بأي خطوة في حين ازداد تجاهل الأكاديمية ونيابتي تيزنيت وسيديد إفني.

استجد المشكل من جديد بفعل التقسيم الجهوي الجديد الذي ألحق "إقليم سيدي إفني بجهة كلميم واد نون، وهو ما يترتب عن ذلك حرماننا من الاستفادة من الحركتين الإقليمية لتيزنيت، والجهوية لسوسة ماسة". (بيان الأستاذات 23- 04- 2015).

لذلك قررت الأستاذات الدخول من جديد في خطوات نضائية دون انتظار مبادرة القيادات النقابية التي ظلت تنصحهن منذ نوفمبر 2014 بالصبر، ولا انتظار "التدخل الفوري لمدير الأكاديمية لتسوية ملف الأستاذات".

قررت الأستاذات خوض إضراب مع اعتصام يرفقه المبيت أمام مقر الأكاديمية، حسب البرنامج التالي:

- * الاعتصام الأول: يومي 28 و29 أبريل.
- * الاعتصام الثاني يومي 5 و6 أبريل 2015
- * الاعتصام الثالث: يومى 12 و13 ماى 2015.

الأستاذات بين رفض الحوار والحوار الفارغ

تم لحدود الآن تنفيذ الاعتصامين الأولين دون نتيجة تذكر، فمدير الأكاديمية غير معني بنضال الاستاذات ما دام الشارع العام أمر يخص قوات القمع، فقد تدخلت السلطات المحلية في اليوم الأول للاعتصام مهددة بفض الاعتصام ليلا، وهو نفس التهديد الذي تلقته الأستاذات إلمعتصمات في اليوم الثاني للاعتصام.

مقاولة بنسودة أنها في حالة افلاس وتهربت من أداء أجور عمالها، فقضى هؤلاء يومهم معتصمين الى أن تمت تسوية جزء من أجورهم.

خلاصة القول

لقد شفط بورجوازيو المغرب كل ثروات بلدنا من معادن وأسماك وخيرات فلاحية، وهاهم اليوم يستغلون شمسنا بمركب الطاقة الشمسية الضخم لجني أرباح لا تنمي سوى أرصدتهم في الأبناك الداخلية والخارجية، غير عابئين بالأرض التي استولوا عليها لاقامة مشروعهم، وهي تمتد على مساحة توازي مساحة العاصمة الرباط، ولابمياهنا التي يستنزفونها، إذ لاغرابة أن يتم توطين المشروع بالقرب من مياه سد المنصور الذهبي، ومن محطة للكهرباء. إنهم كذلك يتواطؤون مع مقاولات العمل الهش التي بدأت تجرب أسلوب الاحتيال على العمال لسلبهم أجورهم. إن الرد الاحتجاجي ليوم الجمعة الماضي ما هو الا البداية، لأن العمال الذين وحدهم الظلم، وحتى في غياب أي تنظيم عمائي، لن يصمتوا أبدا على همجية الرأسمايين الذين ينتهكون حقوقهم بمركب الطاقة الشمسية. إن احتجاج الجمعة 80 ماي الرأسمايين الذين ينتهكون حقوقهم بمركب الطاقة الشمسية. إن احتجاج الجمعة 80 ماي العادرة للقارات.

حكيم حلاوى

"صوتنا" نتابع في فقرته الأخيرة ما يلي: ..لان قوة التنظيم والاستعداد النضائي كفيلة بوعي شقي جديد للمعطل وكافة الحركات الاجتماعية لإسقاط الفساد لان تفشي البطائة وارتفاع نسبة الفقر كفيل بتأجيج النفوس لأننا لن نخسر أكثر مما خسرناه ويستمر النضال..) لكن النضال توقف في فاتح ماي 2015 هذا اليوم الاممي للاحتجاج والغضب لعمال العالم والدنيا بكاملها، هذا اليوم الذي امتنعت عن تخليده بيروقراطية منحطة في ثلاثة مركزيات نقابية وأصدرت بلاغ مشترك عبرت من خلاله عن عدم النزول إلى الشوارع ، ورفع شعارات المطالب الأساسية، والاحتجاج ضد الاعتداء على الأجراء والأجيرات من طرف الدولة والرأسمائيين.

حركة معطلو كليميم خلدت يوم 8 مارس2015 بشكل ناجح ونظمت وقفة بالمناسبة في احد الشوارع الرئيسية بالمدينة، ورفعت شعارات ومطالب تتعلق بملف التشغيل، منددة بسياسة الدولة المناهضة لحقوق النساء، ورفعت شعارات تعبر عن المساواة بين الإناث والذكور، وشرفت المدينة بهذا التخليد الاممى للنساء.

نزلت إلى الميدان بوقفة ناجحة ورفعت شعارات تطالب بحقها في التشغيل، لكنها غابت يوم فاتح ماي 2015 ، أي بعد 52 يوم فقط الفاصلة بين اليومين العالميين، وأضاعت فرصة ثمينة للاحتجاج على سياسة الدولة في التشغيل، كانت الميادين مستعدة وبإمكان الحركة تنظيم مسيرة المعطل.

النضال الميداني من اجل انتزاع حق الشغل يحتاج إلى رؤية بعيدة المدى، والرؤية تأتي من الاستفادة من دروس التاريخ.

حمودي – كلميم – ماي 2015

شركات رأسمالية تستغل العمال بشكل مفرط بمشروع الطاقة الشمسية في ورزازات لمدة وترحل

10 مايو، 2015

استرسل العربي وبوشعيب العاملان بمركب الطاقة الشمسية في مقاولة من الباطن مختصة بأعمال الحدادة قائلين :

"هاد المقاولات الصغيرة جاءت لتطحن العمال/ يطحنون العمال ليفوزوا بالربح/ هدفهم الربح السريع/ يشاع أنهم حصلوا على مليار من الشركة الأم وهربوا بأجور العمال/ إنهم يعصرون الأموال من العمال عصرا/هربوا ومعهم أجورنا/ أضعف العمال كايتسالهم مليون سنتيم ومآت الدراهم وعدد الضحايا أجمعين 68 عاملا/ حتى مستحقات الصندوق لم يؤدوا منها سوى شهر واحد وهربوا بالأشهر الاخرى/ هؤلاء الاجانب يحصدون الارباح على ظهر العمال المغاربة الكادحين/ إنهم يجنون الملايين ولا يعطوننا حتى كسوة العمل/ لم نعد نثق في المقاولات .. ولا في المستقبل/ العمل أصبح فوضى واحتيالا، لاقوانين ولا هم يحزنون. أصبحننا نشك في كل شيء وهذا لايشجع على العمل/ الانسان المغربي أصبح، لكثرة الحرمان وطول أمده، كثيرالصبر والتحمل، وهم يستغلون نقطة الضعف هذه ويرفعون وثيرة استغلاله، بمن فيهم الأجانب..."

مركب الطاقة الشمسية:

بعد توطينه قرب مدينة ورزازات، سرعان ما بدأ يرشح ما كان خفيا في بطن هذا الوحش الرأسمالي العملاق، الذي يعد نموذجا للمشاريع عائية التكلفة عديمة الجدوى، الممولة عن طريق الاقتراض من مؤسسات مائية امبريائية تستعمل المديونية آلية لنهب ثروات بلدنا المائية وتحميل كادحيه فاتورة تسديد ديون لاعلاقة لهم بها، وللتدخل في توجيه سياسات بلدنا بما يخدم مصائح الشركات متعددة الجنسيات والرأسمال المحلي المشارك في النهب.

ماذا تفعل "هاذ المقاولات الصغيرة" بالعمال ؟

إنها تقوم بترحيل الآليات وتهرب ومعها أجور عمالها مباشرة بعد إنهاء الأشغال، أو تدعي الافلاس لتتخلص من عمالها وتنصرف الى مشاريع آخرى بمدن أخرى. يحدث هذا بمقاولتين على الأقل، مقاولة مختصة بالحدادة ومقاولة للبناء بالمركب، اللتين نظم عمالهما نشاطا احتجاجيا جاء متزاما بالصدفة، ومتفرقا مكانيا، لكن لنفس الهدف: استرداد الاجور من أفواه الرأسماليين المتعطشين للمال، حتى ولو تعلق الامربأجور العمال، وما خفي بهذا المركب الوحش،أعظم.

1)- مقاولة مختصة بالحدادة

أ- المقاولة وظروف العمل: هي مقاولة من الباطن، اسبانية الجنسية، تعمل لصالح الشركة الأم، اسبانية بدورها، تشغل 68 عاملا مختصا في الحدادة، وفق عقدة عمل تمتد حتى نهاية إلأشغال (لاتتجوز 06 أشهر) لمدة 10 ساعات يوميا، تجني المقاولة على ظهرهم الأرباح

الطائلة مقابل أجرة تصل 250 درهما في اليوم و100 درهم كتعويض عن التنقل. لاوثائق شغلية أخرى تذكر، والأجر يؤدى للعمال نقدا بورشة الشغل، وظروف العمل قاسية نظرا لنوعية التخصص...

ب- احتجاجات الجمعة 08 ماي 2015

كانت نهاية الأشغال قد اقتربت دون أن تسدد المقاولة الاسبانية أجور عمالها عن شهر ونيف من العمل. اتفقت معهم على تسديد ما بذمتها يوم 30 أبريل 2015 فلم تف بوعدها، ثم اتفقت معهم على موعد آخر هو الجمعة 80 ماي 2015. في الواقع لم تكن هذه الوعود سوى جزء من مؤامرة واحتيال. فالمقاولة حزمت أمرها بشكل مسبق، حيث لجأت الى تسريح عمالها على دفعتين، الأولى يوم 20أبريل وعددهم 20 عاملا، والثانية يوم 30 أبريل وعددهم حوالي 20 عاملا آخر، لتحتفظ ب10 عمال تم اختيارهم بعناية، كونهم الأوائل الذين التحقوا للعمل بالمقاولة عند بداية الأشغال في اكتوبر، ويتم الاحتفاظ بهم لتوظيفهم في مهمة قذرة دون وعي منهم، والتمهيد لذلك بحلو الكلام بعد أن همسوا بآذانهم أن المقاولة ستصحبهم للعمل معها بدولة موريتانيا أو بالجديدة. وفعلا تم توظيف هؤلاء في تجميع الأليات وشحنها استعدادا لتهريبها الى جهة أخرى. حدث هذا يوم الخميس ولم ينس المحتالون دعوة هؤلاء الكادحين العشرة للحضور لسحب أجورهم مع بقية العمال اليوم الموالي، الجمعة 08 ماي الذي حددته المقاولة لعمالها لتسلم أجورهم.

أتى العمال صباح الجمعة، بعضهم نزل لثوه من الحافلة التي أقلته الى مدينة ورزازات آتيا من مدينته الأصلية وليس في جيبه درهم واحد، على أمل سحب أجرته ثم العودة الى أبنائه. لكن الصدمة كانت قوية عندما وجد العمال مكاتب المقاولة مغلقة والآليات لا أثر لها. عم الغضب وسقط أحد العمال مغمى عليه. اعتصم الجميع (68 عاملا) وصعدوا احتجاجهم وقت الزوال باغلاق بوابات الشركة، ما عجل بحضور مدير الشركة صاحبة المشروع الذي تفاوض مع لجنة من المحتجين وقدم لها الحل التالي: ستقوم الشركة الأم بالضغط على المقاولة الهاربة عبر استعمال الضمانة (الكارانطي) التي تربطها بالمقاولة المذكورة لاجبارها على ارجاع الأجور المهربة، شرط أن يعبئ العمال وثائق حول مدة عمل كل واحد منهم موقعة من قبله ومصادق عليها لدى السلطات وتسليمها للشركة الأم لتقوم بخصم الأقساط المستحقة للعمال من الضمانة المذكورة، وحدد الثلاثاء 12 ماي 2015 كموعد لذلك، ولهذا الغرض استدعى المدير المذكور عونا قضائيا الى عين المكان. قبل العمال هذا الحل رغم ظروفهم المزرية، متوعدين بالتصعيد في حال عدم الوفاء بالوعد.

2)- مقاولة للبناء بمركب الطاقة الشمسية

شهد نفس اليوم، الجمعة 08 ماي احتجاجا مماثلا طيلة النهار لعمال مقاولة للبناء أمام مفتشية الشغل، تعمل بدورها بالمركب، وصاحبها بورجوازي كبير يدعى بنسودة. ادعت